http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2209) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) آب 2011

تساءل عن مدى أحقية المالكي في إدارته للحقائب الأمنية طوال هذه الفترة

فخـري كـريـم: رئيس الوزراء يتجه نحو الانفراد والهيمنة

■ فخري كريم

(١-٢)

حذر رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، الأستاذ فخري كريم في حديث متلفز اجراه الزميل سعدون محسن ضمد لقناة الحرة من الخروقات المستمرة للدستور التي تحدث باستمرار وخطورتها على العملية السياسية، منتقداً دور بعض قادة الكتل في تمرير بعض القضايا بسبب ما وصفه بالتواطؤات. وقال: اعتقد أن المتابع السياسي يستطيع ملاحظة مستوى الخروقات التي تحدث سواء في السلوك اليومي أو في القرارات أو في تلك الإجراءات والتدابير المناقضة لنصوص الدستور. وأضاف على سبيل المثال لا الحصر، أن رئيس الوزراء ومنذ الدورة السابقة هو من عيّن جميع الدرجات الخاصة وقادة الفرق والأجهزة الأمنية، ولم يجر تصويت مجلس النواب عليها، وهذه مخالفة دستورية، حيث أن الدستور منح رئيس الوزراء صلاحية التعيين بالوكالة ولكن لفترة محددة، وفي حال عدم التصويت عليهم يسقط حقه.

في ما يلي نص الجزء الأول من اللقاء:

■ **المقدم:** أهلا بكم أعزائي المشاهدين في حلقة من برنامج حوار خاص التي أحاور فيها ممثل رئيس الجمهورية وكبير مستشاريه سابقا الأستاذ فخري كريم، مرحبا بك في حلقة من برنامج حوار خاص.

□ **فخري كريم:** مرحبا بك.

■ **المقدم:** باعتبارك مقرباً من المشهد السياسي، وبالتأكيد مارست دورا فعليا في مبادرة رئيس إقليم كردستان، وكما تعرف أن اجتماع قادة الكتل الذي حدث مؤخرا يفترض انه عقد لحل الأزمة السياسية، سؤال مباشر؛ بداية هل تعتقد أن هذا الاجتماع سينجح في حلحلة الأزمة السياسية؟

□ **فخري كريم:** للأسف الشديد أنا اشك في ذلك، بالرغم من الجهد الكبير الذي بذله السيد رئيس الجمهورية ولكن من الممكن أن يجري التوصل لحل شكلي لهذه الأزمة، ولكن عمق الأزمة سوف يظل يتفاعل، والصراع سيستمر بين الأطراف المختلفة إذا لم تعالج القضايا العقدية للإشكاليات التي تعاني منها الأزمة السياسية، هناك إشكاليات كبيرة لابد من التوقف عندها.

■ **المقدم:** الإشكاليات العقدية، وأنت كما قدمت، قد مارست دوراً في مبادرة السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان، كتلة العراقية تقول إن الكثير من بنود هذه المبادرة لم ينفذ. ما هو رأيك؟

□ **فخري كريم:** للأسف نعم.

■ **المقدم:** لماذا؟ أي البنود لم يطبق؟

□ **فخري كريم:** الكثير منها؛ أولا المجلس السياسي أو المجلس الوطني للاستراتيجيات ظل عالقا بسبب إشكاليات، -جزئيا- مسؤول عنها الدكتور إياد علاوي، ولكن في الوقت نفسه تستغل هذه القضية من الجانب الآخر لإعاقتها، وهنالك عدد غير قليل تتعلق بمفهوم الشراكة الوطنية وبدور الحكومة وتتعلق بالسلطة التنفيذية وتتعلق بالتوافقات التي يجب أن تسود إدارة الدولة، هذه القضايا وليست القضايا الثانوية التي يجري الحديث عنها هنا وهناك، وفي مناسبات مختلفة وهي التي تغطي على الصراع الفعلي.. أنا أتصور أن جوهر مبادرة السيد بارزاني كانت تصب باتجاه إعادة بناء الدولة الديمقراطية ولكن للأسف الشديد، إن هذه العملية تنحو نحوا آخر وأكاد أقول إنها تنزع نحو الهيمنة والسيطرة والانفراد والتهميش.

■ **المقدم:** طيب أنت تقول كانت مبادرة -بالأساس- تريد أن تدعم البناء الديمقراطي طيب، أما خلقت هذه المبادرة منصبا غير دستوري لإرضاء رئيس قائمة؟ أين تدعيم البناء الديمقراطي من الموضوع؟

□ **فخري كريم:** على أية حال، المبادرة لم تخلق هذا المنصب والوضع الإشكالي وكذلك مناخ التجاوز على الدستور والبيئة التي تسمح بالخروقات اليومية سواء للدستور أو القوانين السائدة أو المفهوم المتعارف عليه للتوافق وكذلك للمصالحة الوطنية وكذلك للمشاركة الوطنية. هذا هو الذي يدفع باتجاه مثل هذه الخروقات وهذه الافتعالات التي لا علاقة لها بالدستور، وإذا كنت تتحدث عن الدستور ومراعاته وما إذا كانت هذه القضية دستورية أو غير دستورية، للأسف الشديد الحياة السياسية والدولة العراقية مغرقة بتفاصيل لا علاقة لها بالدستور وفيها خرق فاضح وعدم احترام للرأي العام ولا لإرادته ولا للدستور.

■ **المقدم:** اعتقد أننا سنمر بهذه الحلقة على هذه الخروقات الدستورية، بالتأكيد ولكن يبدو على الصراع انه صراع زعيمين الدكتور إياد علاوي والسيد نوري المالكي، يبدو أن أجواء الاجتماع هادئة الحوار بينهم و"امعاتب" كما نقول بالعراقية، لماذا حضرتك غير متفائل بهذه الهدوء؟

□ **فخري كريم:** اختلف معك حول هذا الطرح أنا لا اعتقد أن الصراع هو بين الدكتور إياد علاوي والمالكي، الصراع الحقيقي هو حول وجهة الدولة المطلوبة، الصراع يدور حول موقع الشعب العراقي من هذه الصراع، يدور حول ماذا نريد من هذا العراق، أما اختزال العملية بالصراع بين الشخصين هو شكل من أشكال تصدير الأزمة وإضفاء طابع غير حقيقي عليها الأزمة ليست هكذا هي.

■ **المقدم:** ما هو الموضوع الأساسي للصراع؟ هل هو مجلس السياسات الإستراتيجية، والتي تقول العراقية بأنه لم ينفذ الاتفاق عليه وهو منصب خاص بالدكتور إياد علاوي، ومن جهة ما كثيرا ما يتهم أعضاء العراقية دولة رئيس الوزراء بالاستبداد، إذن القضية فيها طرفان، إن رضوا ترضى الأطراف الأخرى، وان لم يرضوا لن ترضى الأطراف الأخرى، كما أن التصريحات أشارت إلى أن الحوار بينهم كان هادئاً ما يعني أن الأنظار موجهة لهم.

□ **فخري كريم:** الحقيقة، لم يكن هادئاً، هذه التسريبات التي جرت من الاجتماع غير دقيقة، كان هناك انفعال شديد بالنقاش الذي جرى بين الطرفين، العتاب لم يأخذ طابعا هادئا إلا إذا كنت تتحدث عن الصراخ.

■ **المقدم:** هل كان هناك صراخ؟

□ **فخري كريم:** لا، يعني الهدوء وعدم الهدوء، هو يتعلق بصيغة طرح الأمور. ثانيا أود أن أقول إن هناك تشبيكات غير صحيحة فيما يتعلق بالمجلس، القادة لم يتفقوا على الصيغة التي جاء بها السيد علاوي بما يتعلق بالمجلس، بما معنى أن هذا المجلس يجري التصويت عليه في مجلس النواب، الحقيقة لم يجر الاتفاق على هذا ولم تجر هذه الصيغة، جرى الاتفاق الأولي على تشكيل هذا المجلس، جرى الاتفاق على مهام هذا المجلس، كالطابع الاستشاري، جرى الاتفاق على رئاسة المجلس أو أمين عام للمجلس، أما التفاصيل الأخرى لم يجر الحديث عنها، ولكن استمر النقاش حول هذا الموضوع لأن الرأي الآخر يقول إن طرحه على مجلس النواب، ومجلس النواب هو من يأخذ القرار، هذا خلاف وخرق خطير للدستور، لان هذه الهيئة أساسا هي مؤقتة، بمعنى أنها مقاسة على الكيفية التي يراد لها حل هذه الأزمة بالنسبة للدكتور إياد علاوي وهي لدورة واحدة، بمعنى أن مع الانتخابات القادمة ستلغى هذه الهيئة أو أنها ستعالج مع التعديلات الدستورية، إذن كان هناك من ضرورة لبقاء هذه الهيئة، جرى الحديث في هذا الاجتماع ولربما سيستمر هذا الحديث كما أن هناك اقتراحاً أن المجلس ينتخب السيد علاوي ويصادق عليه البرلمان، دولة القانون حتى الآن لم يوافق على هذا.

■ **المقدم:** هذا مقترح التحالف؟

□ **فخري كريم:** ولكن دعني استمر فيما يتعلق بالاستبداد، يعني أنا اعتقد أن اتهام السيد المالكي سابق لأوانه، ولكن نزعة التسلط والهيمنة والانفراد واضحة الآن في مسيرة السيد المالكي.

■ **المقدم:** يعني ربما واضحة عندك، ولكن دولة رئيس الوزراء كثيرا ما قال إن صوتي هو صوت من الأصوات في مجلس الوزراء.

□ **فخري كريم:** هذا غير صحيح، وهذا غير دقيق للأسف الشديد، أنا كنت أتمنى -وأنت تعرف على الصعيد الشخصي، لا زلت اعتز بالسيد رئيس الوزراء- وأتمنى من أعماقي أن يتجاوز الحالة التي هو يتحرك فيها باتجاه النزوع نحو الانفراد والتسلط والهيمنة.

■ **المقدم:** أستاذ فخري.. أنت تقول إن هذا الاتجاه هو اتجاه نزوع نحو الهيمنة اكرر عليك في حين أن رئيس الوزراء يقول أنا مدير فقط لمجلس الوزراء؟

□ **فخري كريم:** يعني للأسف الشديد هذا غير دقيق، وأنا كنت أتمنى، كما قلت، أن يكون السيد المالكي هكذا وقد راهنت على هذا وقد قلت له قبل أن يعود مرة ثانية إلى رئاسة مجلس الوزراء وكذلك بعد أن عاد انتظر وأتابع أن يتحول السيد المالكي إلى رجل دولة يقود بناء ديمقراطي، ولكن أنا أقول وللأسف وأنا حزين أن أصل لهذا الاستنتاج الذي تحدثت عنه قبل سنتين للحرة أيضا أن السيد المالكي يخلق بيئة للانفراد ويساعد في خلق بيئة للانفراد.

■ **المقدم:** هذا كلام عام أريد تفاصيل..

□ **فخري كريم:** هناك تفاصيل كثيرة جدا أنا اعتقد أن المتابعين السياسيين يستطيعون ملاحظة هذا، سواء في السلوك اليومي أو في القرارات أو في تلك الإجراءات والتدابير غير المرئية لتحقيق الهيمنة.

■ **المقدم:** هذه التصرفات غير المرئية، مرئية عندك؟

□ **فخري كريم:** بدون أدنى شك، ماذا تريد من التفاصيل أولا، إن الدولة تدار من قبل المالكي مباشرة، جميع الوظائف العامة هو يقول حينما يسأل مثلا أنا لا استطيع أن أعين مديرا عاما، هذا غير دقيق، هو عيّن جميع الدرجات الخاصة وقادة الفرق وقادة الأجهزة الأمنية أو قادة الأجهزة المستقلة، جرى تعيينهم منذ الدورة السابقة بسبب عدم تصويت مجلس النواب على هؤلاء كوكلاء، ولهذا قيل أن الدولة هي دولة (و و).

■ **المقدم:** دولة وكلاء يعني؟

□ **فخري كريم:** دولة وكلاء نعم، والآن أنت تلاحظ إن الحديث عن السيد المالكي لا يدور عن الجانب الشكلي، بل عن الجانب الفعلي، هنالك إجراءات تتعلق بالأجهزة الأمنية، دعني أقول لك ان الوزارات الأمنية والعسكرية لم يبت فيها بأي حق أن رئيس الوزراء يستمر بإدارة الوزارات، ولماذا لا يوكل هذه الوزارات إلى وزراء آخرين، أو لنوابه الثلاثة لماذا لا يعطي كل وزارة لأحد النواب كي يديرها، وان تشكل وزارة مصغرة أو غرفة عمليات على رأسها رئيس الوزراء والقائد العام ونواب رئيس الوزراء لكل واحد منهم دور وهؤلاء متفق عليهم من قبل الجميع، لماذا هو ينفرد بقيادة هذا الوزارات؟ أنا أقول لك صراحة أن رئيس الوزراء يعيد تركيب جميع هذه الوزارات والأجهزة الأمنية بالشكل الذي يخلق له السيطرة الكاملة على القوات المسلحة وأجهزة الأمن، واستطيع أن أقدم للمشاهدين عشرات الحوادث التي تدلل على خروقات حقيقية، هو يقول أنا قائد عام، وبالتالي يحق لي أن أقوم بأي شيء، هو قائد عام بصفته رئيس للوزراء، وبالتالي يجب أن يخضع لثوابت العملية السياسية الديمقراطية، وكذلك لعملية التوافق ومفهوم المشاركة وان يضع هذه الإجراءات وهذه التدابير تحت تصرف القيادة المشتركة.

■ **المقدم:** لا يزال الموضوع بالنسبة لي على الأقل خارج مسؤولية رئيس الوزراء، بالنسبة للدرجات الخاصة، المفروض يصوت عليهم مجلس النواب، أو يعترض، وخاصة بان هناك هيئات مستقلة تم تعيينها من قبل رئيس مجلس الوزراء والى الآن لم يبت بها مجلس النواب، بالنسبة للوزراء الأمنيين هي مسؤولية الكتل ومسؤولية مجلس النواب، لماذا لا ينصبونها؟

□ **فخري كريم:** هذه إشكالية أخرى تتعلق بالتواطؤات، إذا تريد أن أتحدث عن هذا يمكن أن أتحدث بوضوح، وأنا لا أخشى ذلك كل قادة الكتل مسؤولون عن ذلك، هم يصرحون أمام وسائل الإعلام، ولكن في الواقع الفعلي هم لا يتخذون أي تدابير لان هناك تواطؤات، بالنسبة لعدد من هؤلاء، مما يدفعهم إلى الصمت والسكوت إزاء هذه القضايا يجابه من قبل رئيس الوزراء أو كتلته، إن هناك ملفاً عن هذا الشخص وهناك خروقات وهناك اتهامات.

■ **المقدم:** هناك إسكات؟.

□ **فخري كريم:** أنا قلت لك، إن التواطؤات متبادلة، وأنا أسألك سؤالاً: أنت تتحدث عن الدستور هذا، الدستور صلاحية رئيس الوزراء أن يعين بالوكالة رؤساء الفرق أو الدرجات الخاصة او رؤساء الهيئات المستقلة ولكن لفترة محددة، لأشهر محددة اذا لم يجر التصويت على هؤلاء يسقط حقه في أن يواصل الاعتماد على هؤلاء في درجاتهم، إذن هذا خرق دستوري خطير.

■ **المقدم:** قادة الكتل الذين يديرون الملف الأمني الآن ليسوا شرعيين، وجودهم بالسلطة غير شرعي؟

□ **فخري كريم:** غير شرعيين من وجهة نظري، غير شرعيين.

■ **المقدم:** خرق دستوري يمارسه رئيس الوزراء؟

□ **فخري كريم:** خرق دستوري يمارسه رئيس الوزراء، لان الدستور يقول من حق رئيس الوزراء أن يعين الدرجات الخاصة لبضعة أشهر، وإذا لم يجر التصويت على هؤلاء بالأغلبية يسقط هذا الحق نعم.

■ **المقدم:** على ذكر الخرق الدستوري، أذكرك بالقضية التي رفعتها على رئيس مجلس النواب والتي تتعلق بنائب رئيس الجمهورية السيد طارق الهاشمي، ما هي حيثيات هذه القضية؟

□ **فخري كريم:** أنت تقودني إلى أن أقول لك بصراحة وبوضوح يجب على المشاهد أن يفهم أن هذا الدستور الذي استشهد في عملية الاستفتاء عليه العشرات والمئات من الذين كانوا ضحايا يوم الاستفتاء، لا يحترم ولا في قضية من القضايا التي تطرح في البلد وان قادة الكتل أصبحوا هم الدستور، فكيف يمكن أن تفهم أن طارق الهاشمي على سبيل المثال في الفترة التي يقول فيها الدستور أن ليس هناك نائب لرئيس الجمهورية يمارس سلطة نائب رئيس الجمهورية ويتقاضى المرتب الذي خصص لعضو مجلس الرئاسة أي بمعنى رئيس الجمهورية ويتحرك في الدول الأخرى كنائب لرئيس الجمهورية ثم يطرح على البرلمان ولا يصوت عليه في المرة الأولى، وفي المرة الثانية يجري التجاوز على الدستور أيضا ويطرح النواب الثلاثة في سلة واحدة فاسدة، هذه كلها مخالفات دستورية، ولم يتوقف رئيس مجلس النواب ولا أي عضو من أعضاء مجلس النواب، لكي يقول: يا زملاء، يا أعضاء، يا أخوان، السيد طارق الهاشمي مواطن وهذه الدعوى لا تزال في المحكمة، كيف يمكن أن نصوت عليه، هم يعتبرون أن قادة الكتل فوق الدستور وعلى الرأي العام أن يتنبه إلى أن هؤلاء الذين انتخبهم لا يحترمون إرادته.

■ **المقدم:** أستاذ فخري في الدعوة التي رفعتها اعتبرت أن السيد طارق الهاشمي منتحل شخصية ما، تعتبر أن هذا اتهام به نوع من التجني والإساءة لسياسي كبير في العراق؟

□ **فخري كريم:** سياسي مهم، أنا لا اعتبره مهما نهائيا، وأطالبه في أن يرفع دعوى علي، أقول انه ليس مهما وهو منتحل شخصية، ويجب ان يدخل السجن ومن وضعه في هذا المنصب يجب مساءلته في المستقبل.

■ **المقدم:** من وضعه في هذا المنصب؟

□ **فخري كريم:** أنا أقول لك الآن أمام المشاهدين سأواصل ملاحقة طارق الهاشمي وأولئك الذين خرقوا الدستور إلى آخر لحظة من حياتي دون ان اتوقف عن هذه القضية، كيف هو ليس منتحلا، أنا سأقول لك هذه الحالة أمام المشاهدين، إن الانتحال-على سبيل المثال-؛ أن شرطيا يقدم طلبا للجهات المعنية لكي يعين شرطيا، ومعاملة هذا الشرطي موجودة أمام مكتب الوزير أو المدير أو المعاون أو... الخ، وقبل أن يصدر أي قرار يلبس ملابس الشرطة، ويلقي القبض عليه يحاكم وفق القانون أم لا؟

■ **المقدم:** يحاكم.

□ **فخري كريم:** أما نائب رئيس الجمهورية فليس هناك في الدستور نص يقول إن هناك نائب رئيس جمهورية في الفترة بين انتهاء الولاية السابقة إلى بدء الولاية الجديدة ليس هناك شيء في الدستور يقول من حق رئيس الجمهورية أن يعين نائبا أو أكثر شرط أن يجري التصويت على قانون في مجلس النواب لنواب الرئيس، بعد أن يصوت على هذا القانون لرئيس الجمهورية، أن يرشح نائب أو أكثر لم يكن هناك من قانون وكان هو يمارس حق نائب رئيس الجمهورية ويتجول في البلدان بصفته نائبا لرئيس الجمهورية ويتقاضى راتب عضو مجلس قيادة عضو مجلس الرئاسة، وهو ٧٠ مليون وكذا، زائدا الميزانية التشغيلية، كيف هذا؟ أليس هو بمنتحل، أنا لو كنت في مكان السيد طارق الهاشمي أجمع أوراقي وأغادر البلد وأعيش في المنفى.

■ **المقدم:** في الجزء الثالث من هذا اليوم مع كبير مستشاري فخامة رئيس الجمهورية السابق، السيد فخري كريم أثيرت ملفات، التي طرحت إلى الآن ملفات تثير الجدل، وأثناء الكلام طرحت بأن السيد طارق الهاشمي يتحمل المسؤولية هو ومن نصبه؟

□ **فخري كريم:** مجلس النواب ورئيس مجلس النواب الذي رفعت عليه دعوى أيضاً، رئيس مجلس النواب يعني يفترض أن أي وزير أو أي مسؤول عندما يجري التصويت على هيئة مستقلة وهي درجة خاصة، كيف يجري التعامل معه؟ يستدعى أمام مجلس النواب، ويقال له قدم نفسك ثم يسمه لأعضاء مجلس النواب ثم يسألوه عن سيرته الذاتية وعن كفاءته وعن شهادته، ثم يجري التصويت عليه في اختيار نائب رئيس الجمهورية، يجري مصادرة حق النواب في أن يصوتوا وهذا خرق دستوري خطير، مسؤول عنه رئيس مجلس النواب، ومن وافق على سلوك مجلس النواب، ثم لا يجري السؤال: من هم؟ ما هي سيرتهم؟.

■ **المقدم:** تقصد من النواب الجدد؟

□ **فخري كريم:** النواب الجدد احدهم خضير الخزاعي، صديقي خضير الخزاعي وليس لدي أي إشكال مع هذه الشخصية، ولا مع اي واحد من هؤلاء، طيب عليه قضية المدارس واحدة من هذه القضايا، شركة جرى تعهدها في أن تنشئ مدارس ببلايين الدولارات لا ادري بكم، لم تف بتعهدها وكان يفترض أن تنجز خلال ستة أشهر، مرت عدة سنوات والهياكل موجودة والمبالغ صرفت وانتهت كان شيئا لم يكن، "كأن فلوس هذا البلد حرام"، السيد خضير الخزاعي بدون أن تجري مساءلته أمام مجلس النواب يجري انتخابه في سلة واحدة، لماذا السلة الواحدة، لأن كل واحد كان يعتقد أن مجلس النواب لن يصوت على مرشحه، كان ممكنا أن الثلاثة يسقطون، بدون أدنى شك وقادة الكتل تجاوزوا كل هذه القضايا ووافقوا أن يطرحوا في سلة واحدة.

■ **المقدم:** نلملم الموضوع، نعود لمنصب نائب رئيس الجمهورية السيد طارق الهاشمي، ألا يشمل هذا الكلام الدكتور عادل عبد المهدي، لماذا لم ترفع عليه القضية؟

□ **فخري كريم:** يعني بالقانون، لا يُبنى على حالة ويمكن أن تشمل كل الحالات المتبقية، طبعا أنا آسف، ولكن ماذا اعمل كان على صديقي عادل أن ينأى بنفسه وهو لا يحتاجها، بدليل أنه استقال، كان عليه منذ البداية أن يرفض هذه الممارسة وألا يشجع على هذه الممارسة، أنا حزين جدا، علما أنه شخصية تستحق كل الاحترام وهذه هفوة.

■ **المقدم:** ربما انتقل لتفصيل آخر، تعرف أن مكاتب رئيس الجمهورية مخصصة لها أموال من خزينة الدولة ومنافع اجتماعية ورواتب خلال هذه الفترة غير الشرعية، تستطيع أن تعطيني مقدار المبالغ التي صرفت؟

□ **فخري كريم:** ملايين يا أخي، ملايين، أولا كل ما صرف خلال هذه الفترة هو خلاف للدستور، لأن عدم وجود منصب نائب رئيس الجمهورية، بمعنى عدم وجود مكاتب للموظفين، ممكن أن يلتحقوا برئاسة الجمهورية مكتب رئاسة الجمهورية وهي التي تتعامل معهم كل الآليات والقضايا الأخرى يجب أن ترتبط برئاسة الجمهورية، لم يكن هكذا، بالعكس كانوا نواب رئيس الجمهورية، ومكاتبهم يتعاملون بها كالسابق كأنهم افترضوا أنهم نواب.

■ **المقدم:** تعتقد أن القضاء سيقاضيهم وسيستعيد هذه الأموال منهم؟

□ **فخري كريم:** أنا أتمنى أن يؤكد القضاء انه بمستوى المسؤولية وان يحمي الدستور، وإلا فستكون هناك كلمة أخرى.

خلال اتفاقيات أربيل جرى الاتفاق الأولي على المجلس الوطني للسياسات العليا على أن يكون طابعه استشاريا

الحياة السياسية العراقية مغرقة بالتفاصيل التي لا علاقة لها بالدستور وعدم احترام الرأي العام

لا زلت اعتز بالسيد رئيس الوزراء- وأتمنى من أعماقي أن يتجاوز الحالة التي هو يتحرك فيها باتجاه النزوع نحو الانفراد والتسلط والهيمنة

طرح ثلاثة نواب للرئيس في سلة واحدة "فاسدة" أمر يخالف الدستور

جانب من الحوار